

اخبار

إقفال مكاتب المراهنات في طرابلس

أصدر محافظ الشمال القاضي رمزي نهرا (الصورة) قراراً موجهاً الى قائد درك منطقة الشمال الإقليمية، طلب فيه «الإيعاز للأجهزة الأمنية المختصة بإقفال مكاتب المراهنات في طرابلس». وجاء في القرار: «وردتنا معلومات عن قيام بعض الأشخاص بفتح مكاتب مراهنات في محال في شارع الأطباء وعدرة في طرابلس، ويقومون باستغلال الشباب وخاصة القاصرين منهم، وتشجيعهم على القيام بأعمال مراهنات عبر الإنترنت بطريقة غير شرعية». وختتم: «نطلب منكم الإيعاز للأجهزة الأمنية المختصة بإجراء التحقيقات اللازمة وإقفال تلك المحال بالشمع الأحمر فوراً».



وشارك نهرا بعملية دهم مباغتة، صباح أمس، لمجالب الرزقت في منطقة زكرون - الكورة، بعد ورود شكاوى عدة من مختار بلدة زكرون الياس سركيس والمواطنين. وأعطى إنذارات لأصحاب المجالب بتركيب فلاتر وإلا ستقفل بالشمع الأحمر خلال فترة لا تتجاوز الشهر. وقال إن «بعض المجالب لا تراعي الشروط الصحية أو القانونية المطلوبة، ما يسبب الانبعاثات السامة المتصاعدة من الدواخين التي لها أثر سلبي على صحة المواطنين وعلى الأشجار المثمرة والزراعة وتسبب أمراضاً قاتلة لسكان المنطقة».

إيقاف عدد من المراهبي الليلي

طلب وزير الصحة العامة وأهل أبو فاعور من محافظ بيروت زياد شبيب الإيعاز لمن يلزم بإيقاف الملهي الليلي HYPNOTIC في مار مخايل، وملهي TEKILA في الشارع السياحي الجميزة ومطبخ ملهي ANGRY MONKEY في مار مخايل، الى حين استيفاء الشروط الصحية المطلوبة، بعدما تبين للمراقبين الصحيين إثر الكشف على هذه المؤسسات أنها غير مستوفية لأدنى الشروط الصحية المفروضة. وفي زغرتا، قام مراقبو وزارة الصحة بإقفال أفران العيرونية لعدم استيفائها الشروط الصحية.

الاساتذة المتقاعدون

تمسكون بحقوقهم في السلسلة

أعلنت الهيئة الإدارية لرابطة الاساتذة المتقاعدون في التعليم الثانوي الرسمي تمسكها بحقوق المتقاعدين في سلسلة الرتب والرواتب أسوة بزملائهم الذين لا يزالون في الخدمة الفعلية». وطالبت بتعديل مشروع السلسلة الموجود في المجلس النيابي «بما يحقق مطالب كل مكون من مكونات هيئة التنسيق بإعطاء الجميع زيادة مقدارها 75% المتبقية من 121%، وبصورة خاصة للأساتذة المتقاعدين الذين أسسوا صروح التربية والتعليم وخرجوا أجيال الوطن جيلاً بعد جيل، على أن تبقى جلساتها مفتوحة لمتابعة كل المستجدات».

اجهزة في المطار لتشتيت الطيور

كرر رئيس لجنة الأشغال العامة والنقل النيابية النائب محمد قباني مطالبته بتعيين هيئة إدارة قطاع الطيران المدني «على أن يرافقها تشغيل مطار القليعات في الشمال». جاء كلامه بعد جولة تفقدية قام بها بعض أعضاء اللجنة في مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت. وقال قباني «اطمأننا الى أن هناك أجهزة لدى الطيران المدني وجهاز أمن المطار لتشتيت الطيور، التي تجتذبها النفايات المرمية قرب المطار وتهدد سلامة الملاحة الجوية، وهي أجهزة نقالة على السيارات مهمتها إصدار صوت من أجل تشتيت الطيور وتهريبها. والآن نحضر من أجل إيجاد أجهزة ثابتة كما في المطارات الأجنبية للهدف نفسه».

«أبورخوصة» بحلته الجديدة: سوق، منظمت

تقرير

الحجز والمشاركة مجانيان. يرذ منظمو السوق أهمية الحجز إلى ضرورة تنظيم أعمال السوق، ومساعدة الناس «إذا احتاجت إلى طاولة أو غيرها، فالتنسيق أفضل من العجقة والفوضى، لنظهر وجهاً حضارياً لهذه السوق»، بحسب ما تقول سوزان مكي من لجنة التنظيم. تلتفت مكي إلى أن هدف هذا النشاط هو «إعادة ذكريات أسواق بيروت الشعبية»، وتشير إلى أن تقديم «علم وخبر» لا يتعدى «الإجراءات القانونية»، التي تستوجب إبلاغ السلطات المعنية بالنشاط لتقوم بواجباتها في حماية المواطنين. ترفض مكي وضع المسألة في خانة الحصول على ترخيص أو إذن مسبق، «لأننا سننظم السوق حتى لو جاءنا الرفض من السلطات الرسمية المعنية».

تقول دموع حوري، وهي من لجنة التنظيم أيضاً، إن تقديم «العلم والخبر» هدفه إشعار المواطنين بالاطمئنان، «خاصة في ظل الأوضاع الأمنية الحالية». اللافت في «سوق أبو رخصة» هذه المرة، أن لجنة التنظيم قامت بزيارة أسواق شعبية أخرى وطلبت مشاركة عدد من التجار. تعلق الناشطة فرح قبيسي بأن تنظيم السوق بهذه الطريقة يعني «تفريغها من محتواه السياسي، وإعادة إنتاج قيم الاستهلاك الرأسمالي».

تقول المحامية مريانا برو في اتصال مع «الأخبار» إن مفهوم «العلم والخبر» في المنحى القانوني، هو بمثابة الحصول على «ترخيص» لتنظيم تظاهرة أو نشاط، خاصة أن طلب «العلم والخبر» يفرض توقيع ثلاثة من المنظمين عليه على الأقل، إضافة إلى تحديد طبيعة النشاط ومكانه وتوقيته وساعة انتهائه، إضافة إلى أسباب تنظيمه.

أصروا على العفوية كشكل من أشكال تحدي السلطة وشركة «سوليدير»، اللتين عملتا على تدمير الحيز العام في وسط المدينة تمهيداً للسيطرة عليه وتحويله إلى مرتع للمضاربات على أسعار الأراضي ومنغلق للأثرياء وذوي المداخل المرتفعة من المقيمين وغير المقيمين. هذه المرة ستكون السوق مختلفة. فقد تشكلت «لجنة تنظيم سوق أبو رخصة»، وقدمت إلى محافظ بيروت «علم وخبر» بهدف ترخيص نشاطها. ستتولى هذه اللجنة «تنظيم» الحيز العام، إضافة إلى تنظيم «حجوزات» الراغبين في المشاركة في السوق. أثار هذا التحول في الفكرة اعتراضات العديد من الناشطين والناشطات. هؤلاء عبّروا عن قلقهم من أن تتحول السوق إلى «فكرة تسويقية وأداة غير مباشرة من أدوات إعادة إنتاج النظام»، بحسب ما كتب الناشط هاني عضاضة على صفحته على الفيسبوك، إذ انتقد فكرة «حجز» المواطنين مكاناً لهم على «مساحة عامة»، وإذا «ما لحقنا حالنا بتروح علينا»، استند عضاضة إلى نص الدعوة والمنشورات المرفقة، إلا أن حملة «بدنا نحاسب» سرعان ما تنهت للأمر، فعمدت إلى تعديلها، وحذفت العبارات «التشجيعية» و«التسويقية»، وأوضحت أن

تنظم حملة «بدنا نحاسب» غداً سوق أبو رخصة بحلتها الجديدة. ستكون سوقاً منظمت وخاضعة لما يشبه «الإذن المسبق». إذ تقدمت الحملة بـ «علم وخبر» إلى السلطات المعنية. ودعت الراغبين في البيع إلى حجز أماكنهم «قبل فوات الأوان»

حسين مهدي

لم تعد سوق «أبو رخصة» فعلاً احتجاجياً فقط، أو رد فعل عفوي، على خطاب طبقي يريد الاستئثار بالحيز العام. صارت سوقاً منظمتة إلى حد ما، إذ يحتاج الراغبون في المشاركة فيها إلى «حجز مسبق» للمساحة أو المنصة التي سيعرضون عليها بضائعهم، بحسب ما أعلنت حملة «بدنا نحاسب»، بوصفها الجهة المنظمة.

انطلقت فكرة سوق «أبو رخصة» كتظاهرة ضد كلام أدلى به رئيس جمعية تجار بيروت نقولاً الشمس، يومها قال إن «وسط بيروت سيبقى بالرقي ذاته، ولن نقبل أن يصبح أبو رخصة». نزل أشخاص كثير إلى ساحة رياض الصلح مرتين، وافتعلوا ما يحاكي السوق الشعبية من دون أي رغبة في ممارسة أشكال من التجارة بل السياسة.

في المرتين السابقتين، حاول المشاركون والمشاركات تكريس وسط بيروت كمساحة عامة مفتوحة للفئات الاجتماعية كافة.

«العلم والخبر» هو بمثابة الحصول على «ترخيص»

تقرير

المستأجرون يهددون بتصعيد تحركاتهم

الاية القانون، ما جعله غير قابل للتطبيق وفق رأي رئيس مجلس النواب ومطالعة هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل». واعتبرت اللجنتان «أن عدم إدراج قضية المستأجرين القدامى على جدول أعمال الجلسة التشريعية ليس إلا خدمة لمصالح الذين يقفون وراء محاولات جعل القانون نافذاً بقوة الأمر الواقع، وهو ما يشكل خطراً على السلم الأهلي والاجتماعي وتهديداً للمستأجرين وعائلاتهم ليس في لقمة عيشهم فحسب، عبر فرض بدلات إيجار مرتفعة، إنما من خلال إدخالهم في مسلسلات من النزاعات والدعاوى لن تنتهي وقد بدأت طلائعها مع ما تنذر من ردود أفعال لن تحمد عقباها، وصولاً إلى تهجيرهم وتشريدهم في ظل مصادرة تعويض الإخلاء المكتسب وعدم وجود بدائل تؤمن لهم حق السكن». وسالت اللجنتان هيئة مكتب مجلس النواب «هل مضير 180 ألف عائلة مهددة بالتهجير والتشريد لا يصف في خانة تشريع الضرورة؟». وقد ردت نقابة مالكي العقارات

قررت لجنة المتابعة للمؤتمر الوطني للمستأجرين ولجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين «تصعيد التحرك رداً على عدم إدراج قانون الإيجارات على جدول أعمال الجلسة التشريعية المزمع عقدها». ودعتا إلى عقد «مؤتمر حقوقي اجتماعي، يشارك فيه المحامون والنقابات والهيئات الديموقراطية، إضافة إلى لجان المستأجرين، وذلك عند الخامسة من مساء يوم الثلاثاء المقبل في 10 تشرين الثاني، على أن يقرر المؤتمر خطوات التحرك الفوري والمباشر في مواجهة تجاهل هيئة مكتب مجلس النواب قضية المستأجرين القدامى وحقوقهم». ورات اللجنتان بعد اجتماع مشترك أن «في الأمر تجديداً للانحياز القاضح لمصالح الشركات العقارية والمصارف والملاكين الجدد الذين يشكلون المستفيد الأول من هذا القانون الذي تمت صياغته وتسويق إقراره من قبل ممثليهم من النواب، علماً بأن هؤلاء النواب هم من أفتى بنفاذ القانون، منجاهلين قرار المجلس الدستوري الذي أبطل

تفوح منها رائحة خانقة. إلا أن اللافت كان وجود شاحنات محملة بالأتربة تعمد إلى تغطية هذه النفايات المكسدة. مصادر بلدية بيروت تقول إنه «يجري استخدام الأتربة لعزل طبقات النفايات لتخفيف حدة التلوث»، وماذا عن التوضيب «الموعود»، تقول المصادر: علينا أن نعتزف بأن «الأمور لم تسر بطريقة مثالية». يقول الخبير البيئي ناجي قديح في حديث إلى «الأخبار»، إن «إضافة الأتربة على النفايات لا تلغي خطر تكديسها العشوائي، وخصوصاً إذا كان تموضعها مؤقتاً»، لافتاً إلى أن هذه الخطوة ليست إلا نموذجاً عن الحلول العشوائية في هذا الملف.



البنك الأهلي التجاري حقق أرباحاً في عام 2014 تبلغ 1,6 مليون دولار مقارنة مع 475 ألف دولار في عام 2013، وقد ارتفعت حقوق المساهمين إلى 18,3 مليون دولار، فيما يحمل في حفظته 15,16 مليون دولار سندات خزينة لبنانية بالليرة اللبنانية ويحمل 22,6 مليون دولار سندات يوروبوندز. ولدى هذا المصرف ودائع بقيمة 48,7 مليون دولار، إلا أنه ليس لديه تسليفات للقطاع الخاص والأسر سوى بقيمة 200 ألف دولار.